الطرق الديمقراطية، وأشعر أن هناك بعض من لا يهمهم أصلاً استعادة هذه الأطر، وكأن غيابها يمكن أن يساعده، ولكنه لا يساعد الحركة ولا الوطن.

أما الوزير الشوبكي وهو من قياديي «فتح»، فيرى أنه ما زال لحركة «فتح» دور كبير تلعبه، وقد كان لديها الفرصة لكي تسجل نجاحات مهمة وتقدم نموذج يحتذى به من قبل باقي القوى وأن تقوم بقيادة السلطة نحو سيادة القانون والتعددية والديمقراطية، ولكن للأسف أصبحت جزءاً من الحالة والسبب هو غياب الحياة الديمقراطية داخلها.

وتابع: أنا ما زلت مقتنعاً أن «فتح» قادرة على القيام بدور مهم ولكن عليها أن تعيد تنظيم أوضاعها من خلال عقد مؤتمرها السادس وانتخاب قيادة جديدة أو تجديد الثقة بالقيادة القديمة لإعطائها الشرعية وصياغة برنامج يتلاءم مع المرحلة.

وعن الأسباب التي تعيق تحقيق ذلك، قال الشوبكي: هناك عوامل موضوعية مفروضة وهناك عوامل ذاتية لها علاقة بالقيادة التاريخية لحركة «فتح» التي كان يتوجب عليها لعب دور أكبر في السعي لعقد المؤتمر السادس.

أما عبد الله الحوراني، فيرى أن من بين الأسباب التي أوصلتنا إلى ما نحن فيه هو عدم الأخذ بتطورات الطبيعة البشرية. فمنذ ١٠ سنوات للسلطة برزت خلال ذلك أجيال جديدة في ظل الانتفاضة، وتشكلت كوادر تتطلع لأن تأخذ دورها ولكنها لا تجد مجالاً للتعبير عن نفسها. فمثلاً مؤتمر «فتح» الخامس مضى على عقده ١٦ عاماً ولجنتها المركزية انتخبت في الخارج ومن الخارج ولا تزال كما هي.

وفي ما يتعلق بالتنافس الحاصل بين مؤسستي الرئاسة ومجلس الوزراء أضاف الحوراني: في اللحظة الراهنة اعتقد أن الحكومة الحالية ليست طرفاً مضاداً في المشكلة، بل جزء من المشكلة. ومن هنا لا يمكن أن نقول إن الحكومة الحالية على صراع مع الرئيس على صلاحيات، فالتشريعي اتهم الحكومة بالتقصير في استخدام الصلاحيات الممنوحة لها.

الانتخابات هي الحل

إزاء هذا الوضع المحتقن والمرشح لمزيد من التوتر يتطلع الشارع الفلسطيني المثقل بالهموم اليومية التي فرضها العدوان الاسرائيلي، إلى مخرج حقيقي من هذا الأزمة وإلى تغيير حقيقي لسبب وحيد نابع من الإحساس بالخطر المحدق بالمشروع الوطني الفلسطيني برمته.

النائب الشعيبي رأى أن إنهاء الوضع الراهن يتطلب استبدال الإدارة القديمة القائمة على الاعتماد على الفرد إلى بناء المؤسسة التي تستطيع من خلالها إدارة الأزمات والسياسات. وفي الوقت نفسه العمل على ترسيخ سيادة القانون والذهاب إلى الانتخابات العامة وإعادة الاعتبار إلى مؤسسة مجلس الوزراء وإعطائها صلاحيات وفقاً للقانون الأساسي والسماح للمجلس التشريعي بالمساءلة والمحاسبة الحقيقية وفق برنامج يعيد ثقة الجمهور الفلسطيني بالسلطة.

أما مجدلاوي، فيرى أن أية معالجة يجب أن تنطلق من المسببات وأن يصار إلى معالجة المسار السياسي، وإجراء مراجعة وطنية شاملة لتصويب ما هو خاطئ من السياسات وإعادة النظر في النظام السياسي القائم من منطلق ديمقراطي يستند إلى إجراء انتخابات شاملة لهيئات المجتمع الفلسطيني ومنظمة التحرير وفقاً لقانون يعتمد على مبدأ التمثيل النسبي وإنشاء قيادة وحدة وطنية كمرحلة انتقالية وإعادة بناء مؤسسات منظمة التحرير لجعلها قادرة على استيعاب وتمثيل الجميع.

ويرى الشوبكي أن التغيير يمكن أن يتحقق بالعودة إلى وثيقة الإصلاح التي صدرت عن المجلس التشريعي، وإعادة تنظيم الأوضاع الداخلية لحركة «فتح» لتكريس الحياة الديمقراطية داخلها. كما يتوجب على المجلس التشريعي أن يقوم بدوره وصلاحياته التي عطل بعضها، وأن يسارع إلى الإعداد لانتخابات عامة ووضع قانون انتخابي وقانون للأحزاب السياسية وأيضاً ممارسة دوره في الرقابة والمحاسبة، إلى جانب إجراء تعديل وزاري جاد وأن يؤتى بوزير داخلية قوي يسيطر على صلاحياته إزاء الأجهزة الأمنية، وإخضاع قادتها للمساءلة، وكذلك السيطرة على الأجهزة الإدارية الأخرى وتحريك ملفات الفساد وتفعيل دور القضاء

أما عبد الله الحوراني، فيرى أن حل المشكلة لا يتم بتغيير في شكل الحكومة أو ترقيعها، بل يجب إقالتها. ودعا المجلس التشريعي إلى تعليق أعماله وأنشطته في خطوة لممارسة الضغط على السلطة التنفيذية. كما دعا القوى السياسية للتوصل لبرنامج وطني وإلى تشكيل لجنة وطنية للإصلاح من قبل الرئيس عرفات تضم شخصيات عامة معروفة بنقائها واحترامها لدى الناس، بحيث يمكن أن تضع خطة عمل خالية من أية مصالح ذاتية أو مطامع شخصية.

وقيادة موحدة

أما البرغوثي فقد اعتبر أن أي تعديل وزاري مجرد وسيلة لامتصاص النقمة. وقال: إن التغيير يجب أن يشمل كل جوانب النظام وليس تغيير الحكومة فقط. والوسيلة لذلك أولاً تشكيل قيادة وطنية موحدة فوراً ولو مؤقتة تقوم بالإعداد لإعلان موعد لانتخابات فورية رئاسية وتشريعية ومحلية. وثانياً: القيام بعمليات إصلاحية من نوع استقلال القضاء وهذا يمكن أن يتحقق إذا اخرج القضاء من سيطرة السلطة التنفيذية.

أما النائب الحوراني، فيقترح إنشاء حكومة قوية حتى لو أعيد تكليف الأخ أبو علاء، لكن لا بد من الأخذ بعين الاعتبار أن يكون فيها وزير داخلية قوي وأكبر قدر ممكن من القوى الوطنية والإسلامية. واحترام تنفيذ القضايا المتعلقة بالصلاحيات في القانون الأساسي لينتهي مشهد تنازع الصلاحيات، وتحقيق مبدأ القيادة الجماعية وسيادة المؤسسات إلى جانب اتخاذ إجراءات جدية أولية توحي بأن هناك بداية لطريق يؤدي إلى تطبيق إصلاحات حقيقية حسب ما ورد في وثيقة الإصلاح التشريعي الشاملة وإعادة النظر في بعض التعيينات التي ربما تكون أثارت عدم قبول على الصعيد الجماهيري.

أما النائب خريشة، فيرى أنه يجب إقامة سلطة قضائية وليس جهازاً قضائياً، كما يسمى اليوم، مستقلة بشكل كامل، سواء في التعيين والتوظيف والاختبار، وأن تعطى مهام محددة في إطار سيادة القانون وليس سيادة الرئيس، وبناء مؤسسات فلسطينية بعيداً عن الفردية والمزاجية ومحاسبة كل من أساء للشعب وتوحيد الأجهزة الأمنية في جهازين أو ثلاثة لتوفير موازنات كثيرة لصالح التعليم والصحة ورفاهية المواطن، وأن تكون هناك ممارسات ديمقراطية عبر إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية وبلدية.

أما الكاتب زكريا محمد، فرأى أنه يجب عقلنة الصراع الداخلي ومنعه من الامتداد ومنع تحويله إلى صراع مسلح. الإصلاح بالسلاح غير مقبول وعلى كل الأطراف التشريعي والرئيس وعقلاء «فتح» التوصل إلى قواسم مشتركة، بحيث لا يموت الذئب ولا تفنى الغنم. على الرئيس أن يقدم ما يمكن من احتواء الأزمة. وعلى الأطراف الأخرى أن تفهم أن الإصلاحات لا تعني تدمير المركز الفلسطيني، وبالتالي الدخول في حالة من الفوضى.

وأضاف: نحن بحاجة إلى إصلاح في كثير من نواحي حياتنا السياسية وربما في النظام السياسي الفلسطيني. نريد حلولاً وسطاً عقلانية تأخذ في الاعتبار أننا في معركة كبرى مع الإسرائيليين. يجب احتمال أية إشكالات داخلية وأن لا نضخمها من أجل كسب المعركة الأكبر، وبخاصة أننا حققنا بعض النقاط مثل قضية الجدار في كل من لاهاي والجمعية العمومية للأمم المتحدة.

التدخل المصري في غزة: ليس مؤامرة وأكثر من تدريب

هاني المصري:

لا يمكن وصف التطور الجديد المتمثل بالمبادرة المصرية بالمؤامرة، وأن مصر قررت أن تخدم إسرائيل من خلال تقديم طوق النجاة لشارون. كما أن الاعتقاد القائل إن كل ما في الأمر مجرد تدريب وتأهيل أفراد الأجهزة الأمنية ليس دقيقاً، فالموضوع أكبر وأهم وأكثر تعقيداً بكثير من اعتباره مؤامرة أو مجرد تدريب!

فمصر أكبر دولة عربية، وصاحبة التاريخ الطويل في الدفاع عن القضية الفلسطينية والعمل لإيجاد دولة فلسطينية، ليس للاعتبارات القومية والدينية والثقافية والجغرافية فقط، وإنما للاعتبارات الأمنية والمصلحية، مهتمة بما يجري على حدودها الشرقية، فغالباً ما كان يجري غزو مصر عبر هذه الحدود.

ومصر التي يعتبر رئيسها ونظامها الطرف العربي الوحيد الذي حافظ على الاتصال مع الرئيس الفلسطيني المحاصر ياسر عرفات على الرغم من فرض المقاطعة عليه من قبل حكام واشنطن وتل أبيب، هذه المقاطعة التي التزم بها الكثير من العرب ومعظم دول العالم، ليس إيماناً بها، وإنما خشية من إغضاب إدارة بوش.

مصر هذه لم تقرر فجأة أن تصبح وكيلاً أمنياً عند إسرائيل، فالذي حدث أن شارون، ولاعتبارات مصلحية استراتيجية أمنية إسرائيلية، قرر «إعادة الانتشار» في غزة وإخلاء المستوطنات فيها، الأمر الذي يعني نشوء فراغ في غزة، وإسرائيل لن تمكن الفلسطينيين من تنظيم شؤونهم والسيطرة الحرة والآمنة والمستقرة على الأراضي التي ستنسحب منها القوات الإسرائيلية، ولأن الوضع الفلسطيني يعاني من غياب الوحدة وتعدد الأجندات والسلطات ومصادر القرار. هذا وذاك يعني أن الوضع في قطاع غزة سيتحول بعد تطبيق خطة شارون إلى بؤرة توتر. أولاً وأساساً من خلال استمرار العدوان العسكري الإسرائيلي، فإسرائيل تقول إنها ستحتفظ بحق المطاردة الساخنة، وتواصل الاغتيالات والقصف واقتحام أية منطقة ترى أن ذلك مناسب لها. وثانياً من خلال احتدام الصراعات الداخلية الفلسطينية على خلفية السيطرة على الأراضي والمستوطنات التي ستجلو عنها إسرائيل، وفي سياق الصراع على السلطة والنفوذ. وثالثاً بسبب تفاقم الوضع الاقتصادي إلى درجة الكارثة. فإسرائيل ستحول القطاع إلى سجن كبير، وتمنع حرية حركة البضائع عبر الحدود والميناء والمطار، وستمنع أو تحد كثيراً من عمل العمال الفلسطينيين في إسرائيل، ولن يستثمر أحد في القطاع الخاص المحلي أو الأجنبي في غزة في ظل أوضاعها الاستثنائية. والمجتمع الدولي لن يقدم سوى الفتات الهادف إلى عدم سير الأمور نحو الانهيار التام والكارثة الكاملة.

إن مثل هذا الوضع إذا حدث، يطرح احتمالاً ملموساً بتصاعد التوتر على الحدود المصرية - الفلسطينية، التي ستشهد تهريب أسلحه ومقاتلين، ويمكن أن تشهد تنفيذ عمليات مقاومة ضد الاحتلال، ويمكن أن تلاحق إسرائيل الخلايا المقاومة على الحدود، وحتى عبر الحدود أكثر من مرة، ما ينذر بوجود احتكاك مصري إسرائيلي، لأن مصر لا يمكن أن تقف مكتوفة اليدين طويلاً أمام اعتداءات إسرائيلية على حدودها، أو داخل أراضيها، ولا يمكن أن تقوم بحراسة هذه الحدود بشكل كامل، بحيث توفر الأمن للاحتلال، وبخاصة أن «معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية» لا تسمح باقتراب القوات المسلحة المصرية إلى الحدود، فمصر لا تريد المخاطرة بتعريض السلام مع إسرائيل للخطر، والمجازفة بالعلاقات المصرية - الأمريكية التي من ركائزها دور مصر إزاء عملية السلام. في هذا السياق، تبلورت فكرة التدخل المصري في غزة اضطرارياً وليس اختيارياً. ولو اتبعت مصر والدول العربية استراتيجية أخرى تستند إلى مبادرة السلام العربية وقرارات الشرعية الدولية، لرفضت السير وراء أية مبادرة أمريكية أو إسرائيلية مهما كانت.

فبعد خارطة الطريق التي كانت اللعبة الوحيدة، أصبحت خطة شارون التي قدمت بدلاً منها هي الآن اللعبة الوحيدة. لو فعل العرب ذلك لكان هامش المناورة لديهم أكبر بكثير. وقالوا بكل بساطة على خطة شارون إننا نرفضها ونرفض التعامل معها. ولكن مثل هذا الاحتمال غير موجود حتى الآن، والسياسة هي فن إيجاد افضل الممكنات. ولا تنتمي للغيب.

فمصر عندما اختارت التدخل أرادت تقليل الأضرار ومحاولة تحصيل أي مكاسب، ووضعت شروطاً عدة على الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني إذا تحققت يكون تدخلها ليس أمراً يصب بالضرورة لصالح الاحتلال وتوفير الأمن له، وإنما يمكن أن يفتح الطريق لاستئناف عملية السلام. ولكن هل تنجح مصر في فرض شروطها على إسرائيل؟ إن هذا أقرب إلى المستحيلات منه إلى الواقع.

شروط مصرية (متوازنة)

فمصر تريد أن يكون الانسحاب الاسرائيلي من قطاع غزة كاملاً بما في ذلك الحدود المصرية- الفلسطينية والميناء، والمطار، والمعابر، وتريد انسحاباً رمزياً متزامناً في الضفة ووقفاً كاملاً لإطلاق النار والعدوان العسكري الاسرائيلي، كما تريد أن تكون خطة شارون جزءاً من خارطة الطريق، وأن يكون الممر ما بين الضفة وغزة حراً وآمناً بصورة دائمة لمنع عزل غزة عن الضفة. وهناك شروط مصرية أخرى أقل أهمية مثل فك الحصار عن الشعب الفلسطيني في الضفة وغزة على الأقل. كما نلاحظ أن مصر لا تريد دوراً أمنياً، وإنما تريد دوراً متكاملاً، وظيفته الرئيسية المساهمة النشطة في تأهيل الجانب الفلسطيني تمهيداً لإدخاله مجدداً وبأسرع وقت في المفاوضات من أجل الوصول إلى اتفاق سلام، ولو عن طريق وضع قطاع غزة مؤقتاً تحت المظلة (لم نقل الوصاية) المصرية.

ومصر تريد من الفلسطينيين وقف المقاومة العسكرية وقفاً تاماً، وسحب السلاح غير المرخص، وحل المليشيات المسلحة، وتوحيد الأجهزة الأمنية الفلسطينية واختصارها في ثلاثة أجهزه، ووضعها تحت مسؤولية وزير الداخلية أو رئيس الوزراء الفلسطيني. وما يعنيه ذلك، تخلي الرئيس ياسر عرفات عن بعض صلاحياته الأمنية لصالح مجلس الوزراء ورئيس الوزراء. ولضمان النجاح في ذلك، تريد مصر استئناف وإنجاح الحوار الوطني الفلسطيني، ويمكن أن يصل إلى حد إيجاد نوع من الشراكة السياسية، بحيث يشارك الجميع أو القوى الفاعلة في السلطة وفي الانتخابات وفي كافة المستويات والتشكيلات التي يضمها النظام السياسي الفلسطيني، وإذا كان الجواب الفلسطيني على الشروط المصرية إيجاباً، على الرغم من الإدراك بأن تحقيقها أمراً صعباً ويحتمل المناورة، لأن الرئيس الفلسطيني لن يتحمس كثيراً لتقليل صلاحيته من دون أن يملك في يده شيئاً، فحتى الوزير المصري عمر سليمان قال للوفد الاسرائيلي برئاسة يوسي بيلين الذي قابله قبل أسابيع قليلة في القاهرة إنه لا يستطيع أن يعد الفلسطينيين بشيء، ولأن شارون لم يقدم شيئاً ولا يثق بأنه سيقدم شيئاً.

المعضلة الحقيقية، أن حكومة شارون تريد أن تلعب مصر دوراً أمنياً خالصاً عجزت إسرائيل عن القيام به. فهي تريد من مصر منع تهريب السلاح والمقاتلين عبر الحدود، كما تريد منها تدريب وتأهيل وتوحيد أفراد الأجهزة الأمنية الفلسطينية، والضغط عليها للقيام بوقف المقاومة وتفكيك بنيتها التحتية وسحب سلاحها واعتقال المقاومين بدون أن تلتزم هي حتى بمجرد وقف العدوان العسكري، بل أصرت حكومة شارون حتى الآن على الاحتفاظ بحقها بالمطاردة الساخنة، ومواصلة الاغتيالات حتى بعد مجيء الخبراء الأمنيين المصرين إلى غزة، وعندما سئل مسؤول إسرائيلي كبير كيف يمكن ذلك؟ وإن هذا يمكن أن يعرض حياة الخبراء المصريين إلى الخطر، قال بكل وقاحة: إن التنسيق المستمر المصري-الإسرائيلي سيحول دون تعرضهم للخطر، فإسرائيل ستحرص على أن لا تضرب في الأماكن التي يوجد بها الخبراء المصريون.

أما بالنسبة لمسألة الانسحاب الكامل من غزة، بما في ذلك من الحدود والمحور الذي يسمى محور فلادلفي، فإسرائيل قالت إنها ستضع مصر تحت الاختبار، وإذا نجحت ستنسحب انسحاباً كاملاً. ولكن يعلم الله وحده وشارون متى وكيف وما هي شروط الانسحاب، إنه الامتحان الاسرائيلي لمصر.

وأعلن شارون أنه لن يقبل بأن تلعب مصر دوراً وسيطاً أو أي دور من شأنه أن يغير طبيعة خطته باعتبارها خطة مستقلة عن خارطة الطريق وأحادية الجانب، وليست مطروحة للتفاوض لا مع الفلسطينيين ولا المصرين ولا غيرهم. الخطة أقرت وانتهت، وإذا أرادت مصر أن تلعب دوراً ما عليها إلا أن تساعد في تنفيذها لا أكثر ولا أقل.

الطريف أن شمعون بيريس المحتمل أن يشارك حزبه في الحكومة لا يعترض على خطة شارون، ولا على كونها أحادية الجانب، بل يرى أنها أحادية الجانب عند إقرارها، ويجب أن تكون ثنائية عند تطبيقها، لأن المشاركة الفلسطينية في تطبيقها مع الدعم المصري ستعظم مكاسب إسرائيل فيها وتقلل خسائرها. الأسابيع الأخيرة عكست نوعين من التراجع المصري أو الأصح نوعين من الفتور وعدم الثقة من النجاح، والسبب هو الموقف الإسرائيلي المتعنت الذي وصل إلى حد إعلان شارون بأن عرفات سوف يبقى في مكانه محاصراً ٤٥ عاماً أخرى. ولكن التراجع المصري لم يصل حتى الآن إلى حد تجميد أو التخلي عن المبادرة المصرية. كما أن قرار محكمة لاهاي يقوي الموقف الفلسطيني، ويجعله قادراً أكثر إذا أراد إحباط خطة شارون قبل أن تولد.

إسرائيل تريد تقزيم دور مصر، وحصره بالأمن، وذلك في سياق التراجع خطوة واحدة في غزة والتقدم عشر خطوات في الضفة. ومصر تريد دوراً ينزع فتيل الانفجار، ويمهد لاستئناف المفاوضات وعملية السلام. فمن ينجح؟ إن من أفشل كافة المبادرات ومن قتل حتى خارطة الطريق كفيل بإفشال وقتل المبادرة المصرية وهو معروف للجميع ... وهو شارون، ولكن لا يجرؤ الجميع على تسمية الأمور بمسمياتها.